

الشرع دون اللغة لزم ان الحكم بالتوحيد مجرد هذا القول ما لم يعلم ان القابل علي اصطلاح الشرعي واللازم باطل قلنا الملتزم الذي هو الثاني ثم انه اختلف علي القول بان علم بالوضع قيل انه مقول اي ما جود من اصل بنوع تصرف وقيل من اجل الاصل له ولا اشتقاق بل هو اسم موضوع ابتداء ذاته المحصورة وعلى انه مقول قيل انه مقول ومشتق من اصل لا يفهم الا الله تعالى

وقال العلامة الامير لا تخفى ضعف هذا القيل اذ حيث لم يعلم الاصل فمنه ان الحكم بالاشتقاق فان اراد الادب فكيف عن اصل الاشتقاق وقيل منه انه اذا عيذ بالبناء للفاعل واذا خبر الخبر الالباب في عظمتها سيما من الالف قدره غيره فالعجز عن الادراك اذراك ومن كلام العارفي المقدسي ومعا تيج الكونز يابها المدعي لله عرفانا وقد نعد بالتوحيد اعلانا ويطلب الحق بالفعل الهيف والقياسي او الرابي تحقيقا وتيسرا ناطقنت جهلا بان الله تدركه انوار في الفكر وتدرسه ايقانا والعقول احاطته بوجهها بديتها

وهل اقامته له لولا بهرمانا الله اعظم شانا في خط به علم وعقل وراي جل سلطانا او اذ افرع لانه يقزع من خوفه وله في المهمات او اذ رولع لولوع العارفين به جبا وفكر او ذكر او من كلام المقدسي اذ قنائه هذا منه

ان المحنة احرقنا احتشاي وهو ما في تنهل كالانوار فانما الخريف باطلق ونا الفرق يادعي نامنقذ الفرقاء ومن العجايب ان تاريجي في انراذوقا عند فوط بكاء فانار الماء القرع تا لغا هذا العربي المحب الاشياء

وامله علي كل معنى هم من هذه المعاني التي فعال عبي مقول اي معبود ومختير في عظمتهم او معزوع اليه او من خوفه او مولوج به وقيل غير ذلك والرحمة الرحم صفتان مشبهتان موصفتان للمبالغة

صو مشتقان

ترداد

مشتقان من رحم بضم الياء منقول من رحم بكسر ها الاطراد نقل الفعل المتعدي الي فعل بالضم في بابي المرح والرحم او من رحم بكسر ها جمعولا لا زمانا لان يفتقر تعلقه بمفعول الالفاظ ولا تقدر القولك زيد يعطى اي يدر منه الاعطاف فان قلت كيف يدعي الزوم وقد وردت اليا والآخره ورحمهما بالاضافة الي المفعول قلت من يدعيه بقول انه على التوسع اي انه توسع باستقاط الحار وهو في قصد ثم اضيق واورد على قولهم موضوعتان للمبالغة ان ميو المبالغة محصورة في جمسي فعال ومفعال وفعل وفعل وقيل العامل تصباوا لصفتان المذكورتان لستا معهما منها ما رجما فظا فهو ما رجيم فلانه هنا غير عامل تصباو وقد نص غير واحد على ان فعلاهما بعد منها اذ كان عاملا تصباوا واجب بان المحصور في الجمي ما يفيد المبالغة بالصيغة والصفتان المذكورتان تعيد انها بالمادة كجواد على انه قد تمت كونهم قصد والحص في الجمي والرحمة لغة رقة في القلب تعنصي الاحسان فهي من الاعراض النفسانية المستحيلة عليه تعالى كالحما والرضا والغضب والفرح فوصفه تعالى بها انما هو على ضرب من التجوز ولهذا ذكر الحادي ان وصفه تعالى بالرحمة الرحيم من المتشابه وما يدكر من معناه هما توكيل لها علي طريق الخلق فاما ان يراد بالرحمة غايتها التي هي الاحسان فتكون صفة فعل واردة الاصاب فتكون صفة ذات وهذا التجوز يصح ان علي طريق التجاز المرسل من باب استعمال اسم السبب الذي هو الرقة في المسبب القريب الذي هو ارادة الاحسان او البعيد الذي هو الاحسان او من باب استعمال اسم الملتزم واللازم القريب او البعيد وان يكون علي طريق الاستعارة المفردة